في ذلك الاجتماع. وحسب ذلك التقرير فقد شارك عن الجانب الفلسطيني في الاجتماع كل من المفتي وراغب النشاشيبي واحمد حلمي والفرد روك ويعقوب فراج ويعقوب الغصين والدكتور حسين الخالدي وكذلك سكرتير اللجنة العليا فؤادسابا. وتغيب عن الاجتماع عبداللطيف صالح من نابلس. وعن الجانب الاردني شارك كل من الامير ورئيس حكومته ابراهيم هاشم ورئيس ديوانه محمد الانسي.

وقد طالب اعضاء اللجنة العليا بوقف الهجرة واطلاق سراح المعتقلين فكان رد الامير انه "من غير المعقول اطلاق سراح من اتهموا بالقتل والاعمال الغير قانونية الاخرى". واضاف: "ولا فائدة من مطالبة الانجليز بامور تعلمون مسبقا انهم لن يوافقوا عليها وبالنسبة للهجرة فهي مسألة تشبه الحلقة المفرغة. لان المندوب السامي الذى سيصدر اليوم باحدى يديه امر وقفها سيأمر غدا باليد الاخرى باستئنافها. ومن الناحية الاخرى لا ينوى الانجليز التخلي عن موقفهم الحالي. ومن الافضل تأجيل هذه القضية الى حين بدء المفاوضات مع اللجنة الملكية نفسها."

ويضيف تقرير الانسي ان الحاج امين الحسيني تطرق في حديثه الى البيان الذى كان من المزمع ان يلقيه وزير المستعمرات البريطاني امام البرلمان يوم ١٩٣٦/٧/٢٩. وقال المفتي: "اذا صيغ البيان بشكل لا يتعرض بالاذى للزعماء العرب فان اللجنة العليا ستكون مستعدة لتقديم التنازلات".

والظاهر ان الامير رأى في هذه النقطة الاخيرة مدخلا لامكانية اقناع اللجنة بتقديم التنازلات عن طريق اصدار مثل ذلك التصريح الشكلي من قبل السلطات البريطانية. اذ يقول كوهين في تقريره: "واليوم توجه محمد الانسي الينا باسم الامير وطلب ان نساعد من جانبنا على ايجاد الحل المرجو وان نوافق على ايقاف الهجرة اثناء زيارة اللجنة الملكية. الامر الذى لا يمنع في رأيه من اصدار شهادات الهجرة. وكل ما على الوكالة عمله هو ان تطلب الى